الباب الأول

أهمية التعليم

obeikandl.com

obeikandl.com

نبذة تاريخية عن التعليم في مصر :

اهتم المصريون القدماء بالعلم والتعليم، وسجلوا أول خطوة في تقدم الحضارة الإنسانية باختراع الكتابة التي كان لها الفضل في نشر التعليم مبكراً، وسجلوا حضارتهم عن طريق لغتهم القديمة وتراثهم العريق .

عظم شأن التعليم و الثقافة في العهد المملوكي ، فغدت القاهرة مهبط العلماء والأدباء ، وخلفت القاهرة مدينة بغداد في ميدان العلوم والمعرفة والفنون ولما غزا العثمانيون مصر تحولت القاهرة إلي مدينة ثانوية قليلة الشأن وأخذت العلوم في الانحطاط وأفل نجم الثقافة والتعليم ، وعم الجهل والتخلف ، فلم يكن العثمانيين أصحاب أي ماضي في العلم أو في الثقافة ينقلونه إلي البلاد التي وقعت تحت سيطرتهم ، إضافة إلي أنهم كانوا يجهلون اللغة العربية رغم أنهم يدينون بالدين الاسلامي ، فكانت اللغة التركية هي اللغة الرسمية في عهدهم الطويل ، ولذلك انحط شأن اللغة العربية ، وندر نبوغ العلماء والأدباء والمفكرين فكان أكثر ما كتب في هذا العصر إنما هو من قبيل الشروح والحواشي ، علي المصنفات القديمة ـ واقتصر التعليم في عهد العثمانيين علي الأزهر والكتاتيب ، واندثرت المدارس التي أنشئت في عصر المماليك ، وكان التعليم الأزهري قاصراً علي العلوم الشرعية وبعض الحساب اللازم لضبط أحكام المواريث أما العلوم العملية فلم يكن لها أدنى نصيب في التعليم الأزهري كذلك اندثرت دور الكتب التي كانت تزخر بها القاهرة في عهد

المماليك ولم يتبقى منها إلا مكتبة الجامع الأزهر وبلغ انحطاط العلم والتعليم في مصر في أواخر الحكم العثماني أدنى مستوياته ومع تولي محمد على حُكم مصر عام ١٨٠٥ أدخل النظام التعليمي الحديث علي النمط الأوروبي عامة والنمط الفرنسي خاصة، فأنشأ المدارس العالية ١٨١٦والمدارس التجهيزية ١٨٢٥ والمدارس الابتدائية ١٨٣٢واهتم بالمرحلة العالية من التعليم حيث أنشأ المدارس المخصوصة أولاً مثل مدرسة الطب البشري ومدرسة المهند سخانة ومدرسة الإدارة والألسن ، وازداد الاهتمام بالتعليم وأرسلت البعثات إلي أوروبا بفضل جهود رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك رائدي التعليم في مصر .

وكان أول مشروع فكري ظهر في مصر هو مشروع علي مبارك ١٨٦٧والمسمي بلائحة رجب ١٢٨٥ هـ، ثم أنشأ مدرسة المعلمين دار العلوم عام ١٨٨٠ لتزويد المدارس بصفوة من معلمي اللغة العربية وفي عام ١٩٠٨ افتتحت الجامعات الأهلية جاء دستور ١٩٢٣ الذي نص علي أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنين وبنات وقد صدر مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة الحكومية باسم الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ مكونة من كليات أربع هي الآداب والعلوم والطب والحقوق ، وتوالي إنشاء الجامعات بعد ذلك جامعة الإسكندرية ١٩٤٢ جامعة عين شمس ١٩٥٠ جامعة أسيوط ١٩٥٧، ثم توالت الجامعات الإقليمية، هذا بالإضافة إلي جامعة الأزهر التي أنشئت عام ١٩٣٠وبعد تولى طه

حسين وزارة المعارف اهتم بتطوير برامج التعليم ومجانيته، وطالب بالاهتمام بتدريس اللغة العربية والتاريخ المصري والتربية في المدارس، كما طالب بالتوسع في إنشاء الجامعات، وبعد ثورة ٢٣ يوليو أرست الدولة مبدأ ديمقراطية التعليم مما أتاح التعليم لجميع فئات الشعب بالمجان في جميع مراحله ومنذ عام ١٩٥٧ ارتبطت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بالتعليم وجاء دستور ١٩٧١ في مادته الثامنة عشر مؤكدا على أن التعليم هو حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل علي مد الإلزام إلي مراحل أخري. وتشرف الدولة علي التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج وفي الثمانينيات، تحددت الأهداف القومية للتعليم في التعليم المجاني، التعليم والتميز للجميع، واقتحام عصر التكنولوجيا ومواجهة تحديات العولمة.

أما الآن ومع انتشار المدارس وزيادة أعداد الفصول، إلا أن الزيادة السكانية لازالت أعلي من الزيادة في معدلات بناء المدارس والفصول، وعلي الرغم من توافر عدد من المدارس المتنوعة التخصصات إلا أنها تفتقر إلي الكفاءة في الخدمة التعليمية المقدمة هذا بالإضافة إلى تكدس أعداد الطلاب في الفصول. ونقص المهارات والقدرات لدي الكثير من المعلمين، مما أدي إلي انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بسبب تكدس

التلاميذ في الفصول، وضعف دور المدرسة وسوء المناهج الذي انعكس بدوره على تفكير الآباء والأبناء في بديل للمدرسة وكانت الدروس الخصوصية هي الحل البديل. وبالتالي انصرف اهتمام الطالب عن الذهاب إلي المدرسة وتحصيل التعليم من خلال الدروس الخصوصية، كما انصرف اهتمام المعلمين أيضا إلي الحرص علي الدروس الخصوصية.(١)

لقد حققت مصر نهضة علمية كبيرة عقب الثورة من خلال مجانية التعليم وإنشاء الكثير من معاهد التعليم ومراكز البحوث ، وكان لذلك عظيم الأثر فى تخريج علماء أكفاء على مستوى عالى فى شتى المجالات وبأعداد كبيرة ومع رحيل عبد الناصر أخذت تلك النهضة العلمية فى التباطؤ وفى عهد السادات سارت النهضة التعليمية بمعدل متباطئ جداً ثم تم التوقف فى بداية حكم مبارك ثم التراجع كما يحدث الآن وهناك دول كثيرة فى العالم كانت أقل شأنا من مصر ومنها ماليزيا حتى سبعينات القرن الماضى إلا أنها أنجزت تقدما كبيرا فى كل المجالات وكان باب التعليم هو المدخل الذى حققت من خلاله كل إنجازاتها ربما كان التعليق الذى أطلقة رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشورى د. فاروق إسماعيل فى ٧ نوفمبر ٢٠٠٩ بنقابة الصحفيين هو أصدق تعبير

---

١) عن مقال لسوسن رجب بتصرف

عن الحالة التعليمية فى عهد مبارك ، فقد قال التعليم فى مصر أصبح شعبطة فى الأتوبيس ووضع الطلبة يشبه أوضاع الركاب فى الأتوبيس المصرى ، فهناك المتبطط وهناك المهروس وهناك المتشعبط ، ثم أضاف قائلا التعليم الجامعى فى مصر يفتقر إلى إستراتيجية طويلة الأمد لا تتغير بتغير الوزير فمن الطبيعى إذن أن يقوم أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس الشعب فى الأسبوع الثانى من ديسمبر ٢٠٠٩ باجهاض ٩ استجوابات تقدم بها ٦١ عضوا من نواب الأخوان والمستقلين حول انهيار وفساد التعليم فى مصر وإليكم نقدم ما يلى من بيانات صادرة من مؤسسات متخصصة - بعضها قومى والأخر دولى بالإضافة إلى تعليقات المتخصصين - لندلل بذلك على انهيار وفساد التعليم فى عهد مبارك

١- فى تقرير للأمم المتحدة صدر لسنة ٢٠٠٥ حول ما أحرزته مصر من تقدم ذكر أن ٢٣.١٣ % من أطفال الفقراء فى مصر لا يذهبون إلى الدراسة بل يتجهون للعمل بسبب الفقر المتفشى بين الشعب

٢- فى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الصادر من الأمم المتحدة ذكر أن مصر ضمن البلدان التسعة التى يوجد فيها أعلى معدلات الأمية حيث احتلت المرتبة ١١٩ ، كما احتلت الأمية لدى المرأة المصرية المرتبة ٧٥ من بين ٨٧ دولة شملها التقرير

٣- فى تقرير صادر فى عام ٢٠٠٦ من جامعة شنغهاى عن تصنيف أول

٥٠٠ جامعة فى العالم يتبين منه خلو أى جامعة مصرية – أو حتى عربية – من تلك القائمة ، بينما احتلت أمريكا المرتبة الأولى بعدد ١٦٨ جامعة وإسرائيل المرتبة الـ ١٢ بعدد ٧ جامعات منهم جامعة ضمن المائة جامعة الأولى عالميا وهى الجامعة العبرية التى تقع فى المرتبة ٩٠ ، وجنوب أفريقيا المرتبة الـ ٢٦ بعدد ٤ جامعات والهند المرتبة ٣٣ بعدد ٣ جامعات وتركيا المرتبة الـ ٣٥ بعدد جامعتين ، وجاءت الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى يفتخر خريجوها بأنها أفضل جامعات مصر فى المرتبة الـ ١٥١٨ولقد اعتمد هذا التصنيف العلمى المحايد على سبعة معايير علمية خالصة منها عدد خريجى الجامعة الحاصلين على جائزة نوبل وعدد أبحاث الجامعة فى مجلتى Nature و Science ومساحة الجامعة وعدد كل من الطلاب والكادر التعليمى بها

٤- لم يتوقف الفشل التعليمى على المستوى العالمى بل امتد أيضا للمستوى الأفريقي ، ففى التصنيف الأفريقى لأفضل مئة جامعة أفريقية فى عام ٢٠٠٦ احتلت جامعة القاهرة المرتبة الـ٢٨ وسبقتها فى الترتيب جامعات من أوغندا وموريشيوس وناميبيا وزيمبابوى ، واحتلت جامعة عين شمس المرتبة الـ٨٥ فى تلك القائمة الأفريقية

٥- رصد تقرير منتدي دافوس الصادر في ٢٠٠٦ تراجع التعليم والتدريب والاستعداد التكنولوجي الذي يقيس القدرة علي نقل وتطويع التكنولوجيا لخدمة المجتمع فى مصر فطبقا لهذا التقرير احتلت مصر

المرتبة ٧٩ ، في حين جاءت قطر والإمارات والكويت وتونس والمغرب في ترتيب أفضل، أما إسرائيل فجاءت في المرتبة الثالثة علي مستوي العالم .

٦- كان التعليم هو أحد أهم الأسباب التى أوصلت إسرائيل إلى تحقيق تقدم زاهر رغم أن عمر الدولة هو ٦٢ عاما أى نصف المدة التى قضاها مبارك فى الحكم .

و كان عبد الناصر قد تنبه فى بداية حكمه إلى التحدى العلمى وصراع الإرادات الذى كان يمثله كل من الجامعة العبرية ومعهد وايزمان للعلوم ، فقام بإنشاء المركز القومى للبحوث فى عام ١٩٥٦ والتحق به خيرة علماء مصر فى جميع المجالات وساهم بصورة فعالة فى تقدم ملموس شعر به المواطن إن نظرة واحدة إلى هذا المركز الآن تدل على تحول الباحثون العلماء إلى موظفين لا يذهبون إليه إلا لتلقى رواتب شهرية ومعلوم أن ميزانية المركز فى عام ٢٠٠٨ قد بلغت – بعد التطوير والتوسع ما قيمته ٣٥٠ مليون جنيها أغلبها مرتبات للعاملين بالمركز أما آخر ميزانية للتعليم قبل الجامعى فى مصر طبقا لما أعلنه وزير التربية والتعليم السابق يسرى الجمل وقبل أيام من رحيله فى ديسمبر ٢٠٠٩ فقد بلغت ٣١.٦ مليار جنيه من إجمالى الموازنة العامة للدولة وأضاف أن ٢٥.٣ مليار جنيه من المبلغ المذكور هو عبارة عن مرتبات للعاملين أى بما يعادل ٨٥%

٧- تعتبر الحالة السياسية التى تعيشها مصر ومعها بقية الدول العربية من بطش وفساد وتوريث من أهم الأسباب التى أدت إلى التدهور الخطير الذى أصاب جميع مناح الحياة وأهمها التعليم بسبب اهتمام القيادة السياسية بالسيطرة على مقاليد الحكم بكل الوسائل فلقد سيطر ضباط أمن الدولة ليست فقط على الطلاب بل على ترقيات وتعيينات ونقل الأساتذة ، وهو ما أدى إلى تسميم المناخ التعليمى بالبلاد ليس غريبا إذن أن يضع تقرير اليونسكو الصادر فى ٣١ مايو ٢٠٠٩ مصر فى المرتبة الأولى عربيا من حيث هجرة العقول المميزة وفى هذا الشأن يقول أ.د. عصمت زين الدين عضو اللجنة القومية للدفاع عن جامعة الإسكندرية بأن هجرة العلماء هى نتاج لسياسات القمع وضرب مثلا بالأستاذ محمد الصوان وشبهه بالعالم أحمد زويل مشيرا إلى حصول الصوان على جائزة أحسن عالم بالجامعات الأمريكية (١)

أهـمية التعليم للفرد وللمجتمع:

التعليم هو نشاط تواصلي يهدف إلى إثارة التعلم وتحفيزه وتسهيل تحصيله، فهو مجموعه الأفعال التواصلية والقرارات التي يتم اللجوء إليها بشكل عمدي منظم، أي يتم استغلالها وتوظيفها بكيفية مقصودة

---

١) عن مقال لرائف الويشى منشور على موقعه على شبكة المعومات الدولية

من طرف الشخص أو مجموعة من الأشخاص الذي يتدخل كوسيط في إطار موقف تربوي – تعليمي فهو عملية تنمية معرفية للفرد لا تحتاج إلى هدف وظيفي محدد ومن خلالها يتم تنمية القدرات بشكل عام ويعرف أيضا بأنه طريقة لنقل العلم والمعارف والثقافات والحضارات والاتجاهات وهى تعتمد على التلقين أو التفهيم للأشخاص بطريقة نظرية وترجع أهمية التعليم إلي أنه معيار تنمية وتقدم الشعوب، فالتعليم يعتبر العامل الأهم في رفع مستوى ثقافة الحوار، فهو له فوائد كثيرة منها:يمحو أمية الفرد- يعطيه معلومات في مجالات عديدة- سلاح كل فرد- يوسع مدارك الفكر لكل فرد- يعطى القدرة على الابتكار و التخيل وسعة الأفق- الطريق الأول للتنمية والتقدم ورفع مستوي معيشة الفرد وبالنسبة للمجتمع فأهميته ليست بالتى يمكن إهمالها فهو :

- يساعد التعليم على نمو الأفراد اجتماعياً ، وبالتالى فهو يزيد فرص الحراك الاجتماعى بين أفراد المجتمع وطبقاته.
- مساعدة المجتمع على استغلال موارد الثروة المتاحة بالبلاد بسبب إتاحته للقدرات البشرية القادرة على ذلك .

- خفض معدل النمو السكانى فهناك علاقة وثيقة بين الأمية والمشكلة السكانية .

- زيادة درجة الوعى الصحى فى المجتمع حيث يؤدي الجهل بالقراءة والكتابة إلى إهمال أبسط القواعد الصحية ، الأمر الذي يَسهل انتقال أمراض خطيرة مثل الملاريا والكوليرا ونقص المناعة المكتسبة الإيدز وخفض معدلات الانحراف والتطرف.

- رفع مستوى ثقافة الحوار حيث يعتبر التعليم العامل الأهم في ذلك ، يليه عامل التربية الأسرية فالإعلام، ثم اللقاءات والأنشطة الثقافية.

- تحسين وضع التنمية البشرية لمصر فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائى للتنمية البشرية وهذا له عائد سياسى.

- زيادة معدلات التنمية وغير ذلك من الآثار التي توضح مدى أهمية التعليم والتعلم سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

أهمية دراسة السياسة التعليمية تكمن في عدد من النقاط:

التعليم من أهم القضايا القومية، فالمشاكل والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها التعليم من جانب، وتدني المستوى الذي تتحقق به العملية التعليمية من جانب آخر، قد دفعا بقضية التعليم إلى أن تكون من بين هموم الأمة واعتبار هذا الموضوع قضية سياسية تمس الرأي العام المصري خاصة موضوعات مثل (مجانية التعليم، الجامعات الخاصة، الدروس الخصوصية

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فمن الصعب جدا فصل نظم وسياسات التعليم في أي دولة عما يحدث من تطورات علمية وتكنولوجية في العالم، والبحث عن حلول وسياسات لمشاكل النظام التعليمي المصري لابد وأن تأخذ في اعتبارها الحلول العالمية.

وفيما يخص سياسة التعليم العالي تثار قضية طبيعة مخرجات سياسة التعليم العالي ومدى علاقتها بالتنمية، حيث أثبت الباحثون أن هناك خللاً كبيرا في طبيعة العلاقة بين مدخلات العملية التعليمية وبين مخرجاتها، فمن ناحية هناك عدم توازن بين طلاب الكليات النظرية والعملية، وهناك خلل في العلاقة بين نسبة أعضاء هيئة التدريس ونسب الطلاب، الكثافة الطلابية، انخفاض كفاءة العملية التعليمية، تدني أوضاع المعامل والمكتبات والبحث العلمي.

وعلى مستوى المخرجات فإن الطلاب الذين يتم إعدادهم في مؤسسات التعليم العالي، يعانون من البطالة المؤهلة أو بطالة الخريجين، وهذه الظاهرة لها تداعيات خطيرة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فعلى المستوى الاجتماعي يؤثر ذلك على القيم السائدة بين الشباب،وبحثهم عن أسهل الوسائل للربح السريع،ومصدر لتغذية التيارات الدينية المتطرفة من ناحية، وتيارات السلبية واللامبالاة ، بالإضافة لإقبال الشباب على المخدرات وعلى المستوى السياسي فإن

هذا النوع من البطالة أحد الأسباب الدالة على قصور المشاركة السياسية والاجتماعية على وجه العموم وهي مهدد رئيسي للاستقرار السياسي.

النصوص القانونية الخاصة بالتعليم

١. في المواثيق والتشريعات الدولية: نصت العديد من الصكوك والمواثيق الدولية علي إقرار الحق في التعليم ومسئولية الدولة عن كفالته لكل مواطن في كل من المواثيق التالية:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

نص في مادته ٢٦ على أن لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام وللآباء،على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

وتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نص مادتين تقرا الحق في التعليم وهما كالتالي:

المادة ١٣:

١ - تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم وتمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات ، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

٢ - وتقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن ضمان الممارسة التامة لهذا الحق يتطلب:

أ - جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانا للجميع

ب - تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم

ج - جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم

د - تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية

هـ - العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح واف بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس.

٣ - تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

٤ - ليس في أي من أحكام هذه المادة ما يجوز تأويله على نحو يفيد مساسه بحرية الأفراد والهيئات في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية، شريطة التقيد دائما بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة ورهنا بخضوع التعليم الذي توفره هذه المؤسسات لما قد تفرضه الدولة من معايير دنيا.

المادة ١٤:تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهي تصبح طرفا فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة.

اتفاقية حقوق الطفل :

المادة ٢٨

١- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بما يلي:

(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع

(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها

(ج) جعل التعليم العالي، بشتى الوسائل المناسبة، متاحا للجميع على أساس القدرات

(د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفى متناولهم

(هـ) اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة

٢- تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية ويتوافق مع هذه الاتفاقية.

٣- تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بتعزيز وتشجيع التعاون الدولي في الأمور المتعلقة بالتعليم، وبخاصة بهدف الإسهام في القضاء على الجهل والأمية في جميع أنحاء العالم وتيسير الوصول إلى المعرفة العلمية والتقنية وإلى وسائل التعليم الحديثة. وتراعى بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية في هذا الصدد.

المادة ٢٩

١- توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الطفل موجها نحو:-

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها

(ب) تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

(ج) تنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته.

(د) إعداد الطفل لحياة تستشعر المسئولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين.

(هـ) تنمية احترام البيئة الطبيعية.

٢.ليس في نص هذه المادة أو المادة ٢٨ ما يفسر على أنه تدخل في حرية الأفراد والهيئات في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، رهنا على الدوام بمراعاة المبادئ المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة وباشتراط مطابقة التعليم الذي توفره هذه المؤسسات للمعايير الدنيا التي قد تضعها الدولة.

obeikandl.com

الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم:

المادة (٤) تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية - فضلا عما تقدم بأن تضع وتطور وتطبق سياسة وطنية تستهدف، عن طريق أساليب ملائمة للظروف والعرف السائد في البلاد، دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم، ولاسيما:

(أ) جعل التعليم الابتدائي مجانيا وإجباريا، وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله متوفرا وسهل المنال بصفة عامة للجميع، وجعل التعليم العالي كذلك متاحا للجميع علي أساس القدرات الفردية، وضمان التزام الجميع بما يفرضه القانون من الانتظام بالمدرسة؛

(ب) ضمان تكافؤ مستويات التعليم في كافة المؤسسات التعليمية العامة في نفس المرحلة، وتعادل الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدم ونوعيته؛

(ج) القيام بالوسائل المناسبة، بتشجيع ودعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم ابتدائي أو لم يتموا الدراسة في المرحلة الابتدائية حتى نهايتها، وتوفير الفرص أمامهم لمواصلة التعلم علي أساس قدراتهم الفردية؛

(د) توفير التدريب لجميع المشتغلين بمهنة التعليم دون تمييز؛

المادة (٥):

١.توافق الدول الأطراف في هذه الاتفاقية علي ما يلي:

(أ) يجب أن يستهدف التعليم تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن ييسر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العنصرية أو الدينية، وأن يساند جهود الأمم المتحدة في سبيل صون السلام

(ب) من الضروري احترام حرية آباء التلاميذ أو أولياء أمورهم الشرعيين، أولا، في أن يختاروا لأبنائهم أية مؤسسات تعليمية غير تلك التي تقيمها السلطات العامة بشرط أن تفي تلك المؤسسات بالحد الأدنى من المستويات التعليمية التي تقررها أو تقرها السلطات المختصة، وثانيا في أن يكفلوا لأبنائهم، بطريقة تتفق والإجراءات المتبعة في الدولة لتطبيق تشريعاتها، التعليم الديني والأخلاقي وفقا لمعتقداتهم الخاصة. ولا يجوز إجبار أي شخص أو مجموعة من الأشخاص علي تلقي تعليم ديني لا يتفق ومعتقداتهم٠

(ج) من الضروري الاعتراف بحق أعضاء الأقليات الوطنية في ممارسة أنشطتهم التعليمية الخاصة، بما في ذلك إقامة المدارس وإدارتها، فضلا

عن استخدام أو تعليم لغتهم الخاصة، رهنا بالسياسة التعليمية لكل دولة وبالشروط التالية:

١-ألا يمارس هذا الحق بطريقة تمنع أعضاء هذه الأقليات من فهم ثقافة ولغة المجتمع ككل، أو من المشاركة في أنشطته، أو بطريقة تمس السيادة الوطنية.

٢-ألا يكون مستوي التعليم أدني من المستوي العام الذي تقرره السلطات المختصة.

٣-أن يكون الالتحاق بتلك المدارس اختياريا.

<u>الحق في التعليم في التشريع الوطني (الدستور المصري)</u>

<u>مادة(١٨):</u>

التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج .

<u>مادة(٢٠):</u>

التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة.

obeikandl.com

مادة (٢١):

محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه .

قانون التعليم المصري رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

مادة (١):

يهدف التعليم قبل الجامعي إلى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وقومياً على مستويات متتالية، من النواحي الوجدانية والقومية والعقلية والاجتماعية والصحية والسلوكية والرياضية، بقصد إعداد الإنسان المصري المؤمن بربه ووطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات،أو لمواصلة التعليم العالي والجامعي، من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه.

مادة ٣: التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان، ولا يجوز مطالبة التلاميذ برسوم مقابل ما يقدم لهم من خدمات تعليمية أو تربوية ويجوز تحصيل مقابل خدمات إضافية تؤدى للتلاميذ، أو تأمينات عن استعمال الأجهزة والأدوات، أو مقابل تنظيم تعليم يسبق

التعليم الأساسي الإلزامى، ويصدر بتحديد هذا المقابل وأحواله قرار من وزير التعليم.

مادة ٤:تكون مدة الدراسة في التعليم قبل الجامعي على النحو التالي:

تسع سنوات للتعليم الأساسي الالزامى ويتكون من حلقتين الحلقة الابتدائية ومدتها ست سنوات،والحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات.

ثلاث سنوات للتعليم الثانوي العام والفني .

خمس سنوات للتعليم الفني المتقدم.

التزامات مصر حول الحق فى التعليم

تعد مصر واحدة من ١٨٨ دولة تبنت الأهداف التنموية للألفية الثالثة وقبلت أن تعمل من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠١٠، حيث التزمت مصر بمنع التسرب من التعليم والتزمت بالقضاء علي الأمية بحلول عام ٢٠١٥وفقا لالتزاماتها بالأهداف الإنمائية للألفية وتعميم التعليم الابتدائي:

ومن أهم غايات هذا الالتزام كفالة تمكين الأطفال في كل مكان ذكور وإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

opeikanar.com

وتؤكد الوثيقة على أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويعتبر الفقر من أهم الأسباب التي تؤثر في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي،وهو يعد المشكلة الرئيسية بين الفقراء محدودي ومنعدمي الدخل ففى مصر بلغت نسبة الأمية ٣١.٣% عام ٢٠٠٠، تراوحت بين ٤٥% بين الفقراء و٢٤.٨% بين غير الفقراء، مع وجود اختلافات واضحة لصالح أطفال الحضر على حساب أطفال الريف من حيث نسب الالتحاق.

وذكرت إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام ٢٠٠٦ أن نسبة الأمية في مصر بلغت ٢٩.٧% وفقا لتصريحات وزير التربية والتعليم الأسبق (يسري الجمل) في الصحف المصرية أن نسبة الأمية قد انخفضت في يوليو ٢٠٠٩ إلى ٢٧.٤%، فإذا تصورنا أن كل عام تنخفض نسبة الأمية في مصر بنسبة ١% فإننا بحلول عام ٢٠١٥ ستكون نسبة الأمية في أحسن تقدير تصل إلي ٢٠% وهي لا تعني القضاء علي الأمية كما التزمت مصر في إعلان الألفية عام ٢٠٠٠.

التعليم والأمن القومي المصري

يرتبط التعليم بالأمن القومي لأي دولة في العالم، وذلك لأن الأمن القومي هو مجموعة القدرات والأنظمة والإجراءات التي تكفل حماية

الوطن من كل ما يتهدده من أخطار منظورة أو محتملة تهدد استقراره ورفاهيته وسلامة أراضيه واستقلال قراره، ويعتبر التعليم أحد مكونات تلك الإجراءات والأنظمة بالشكل التالي:

<u>في المجال السياسي</u> :

يشهد العالم الآن نقلة كبيرة في عالم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، انتشار قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمطالبة بالإصلاح في شتى جوانبه، ومعاناة العالم اليوم من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وزيادة موجات التطرف والإدمان ولهذه الأسباب ولغيرها فإننا نحتاج إلى سياسة تعليمية واعية وهي تلك السياسة المتواصلة والمتأنية والمتوائمة وسليمة القصد والقائمة على الأسلوب العلمي ومتخذة القنوات الشرعية وتعبر بصدق عن المتطلبات الحقيقية لشعب مصر،وتواجه بشجاعة وموضوعية التحديات العالمية التي يتعرض لها شعب مصر.

فإذا تعلم الطالب تعليما جيدا قائما على التربية التي تنمي ملكة القدرة على التحليل والنقاش والفهم، والإبداع ، وإبداء الرأي بكل شجاعة دون خضوع أو خنوع أو تبعية لأحد، هذا الطالب سيكون لديه أساسيات

وبذور الديمقراطية والقدرة على تحمل المسئولية الفردية والاجتماعية، وقادراً على تحقيق السلام الاجتماعي في الوطن.

في المجال الاقتصادي:

يعتبر مؤشر إنتاجية الفرد هو أحد مؤشرات قياس تقدم الدول أو تخلفها وكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على تقدم الدولة والعكس، ويأتي ارتفاع هذا المعدل وبالتالي تقدم الدول من التعليم بداية فكلما كانت هناك رعاية جيدة وتعليم جيد للطفل ومن ثم للشاب تصقل قدراته ومهاراته وتساعده على الإبداع والتفكير وتقدم له الخبرات الجيدة، هنا تقدم الدولة شخصاً متعلماً مبدعاً لديه من الخبرات والمواهب ما يجعل بها دولته في مصاف الدول المتقدمة، خاصة في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات،وازدياد التكتلات العالمية الاقتصادية بما تحمله من قدرة على التميز في الإنتاج والمنافسة، وخاصة إذا أدركنا أن مصر أمامها الكثير من التحديات الاقتصادية حتى تستطيع أن تصل إلى مستوى جيد من الإصلاح الاقتصادي، وبحاجة إلى ارتفاع معدلات النمو، والسيطرة على مشكلة الزيادة السكانية وحتى لا نثير النظرة التشاؤمية في نفوس الكثيرين نقول إن هناك دولا كثيرة مرت بنفس الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر الآن، إلا أنها أصبحت الآن في عداد الدول المتقدمة إقتصادياً، فدولة مثل اليابان تحولت من دولة مهزومة في أعقاب الحرب

العالمية الثانية عام ١٩٤٥ إلى دولة العملاق الاقتصادي الأول في العالم الآن بل وتنفرد اليابان الآن بأكثر من ٥٠% من الإنتاج العالمي من الميكروبروسيسورز الذي هو أساس صناعة المعلومات،وهي الآن عمود القوة الاقتصادية والعسكرية أيضا ومثال آخر ماليزيا التي وضعت لنفسها خطة بحيث تصبح بمجيئ عام ٢٠٢٠ من الدول المتقدمة، وهي تحقق الآن معدل نمو سنوي كبير.

المحور العسكري:

يؤمن العالم اليوم بأن العلم والمعرفة هما سلاح المستقبل، وأنه كلما ارتفع مستوى العلم والمعرفة لدى الدول كلما زادتها قوة.

إننا في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وحرب المعلومات، فإن الحروب لم تعد هي تلك الحروب التقليدية التي تدور في ميادين القتال، إنما هي حروب العلم في عقول البشر وبالتالي سيصبح التفوق العسكري هو نتاج تعليمي، خاصة وأننا نتحدث اليوم عن تطور أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والنووية والكيميائية وهذه الأسلحة ليست سوى نتاج التقدم العلمي والمعرفي الهائل، ولا يستطيع العالم العربي أن يعيش بمعزل عن هذا التقدم الهائل دون أن يساهم فيه مفيدا ومستفيدا.

خصائص العملية التعليمية فى مصر:

يمكن أن نفرق بين دور التعليم على مستويين:

- الأول: على مستوى تجدد الإنتاج المادى حيث يقوم التعليم بنشر المعارف المتعلقة بالحياة الطبيعية والاجتماعية وتنميتها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعى، بفنون الإنتاج المادى، والمعارف المتعلقة بوسائل الإنسان وهو ما يسمح للمجتمع أن يعيش صراعه مع قوى الطبيعة من أجل ضمان حياته والعمل على تطويرها وبتكوين الإطارات أو الكوادر اللازمة للإنتاج المادى عن طريق:

(١) تنمية قدرتهم على التصرف بذكاء بصفة عامة.

(٢) وتزويدهم بالتأهل اللازم لنشاط محدد بعينه من الأنشطة الإجتماعية المختلفة؛ فتخلق المتخصصين.

(٣) وتعويدهم على مكونات الثقافة المعنوية الوطنية والعالمية فتخلق بذلك المتخصص المثقف.

- الثانى: على مستوى تجدد الإنتاج الأيديولوجى ويضمن التعليم الحفاظ على التراث الذهنى للمجتمع وإعادة النظر فيه فى ضوء مُكتشفات العِلم المتجددة وتنمية هذا التراث تنمية تقوم على غربلته عِلمياً على نحو مستمر ويتم بصفة خاصة تجدد إنتاج أنظمة القيم فى المجتمع أى تلك

obeikandl.com

المحددة للمعتقدات الأساسية التى تحدد موقف الإنسان من الكون ومن وضع الإنسان فيه ومن قدرته على فهمه وتغييره،ومن العمل والأجناس، والآخرين بصفة عامة، وتحدد بالتالى مواقفه الأساسية والإتجاهات العامة لسلوكه وبالقدر الذى يعمل به التعليم على شحذ الروح العلمية الناقدة الواعية ثقافياً لدى أفراد المجتمع ومجموعاته يؤدى التعليم إلى إحياء قوى التقدم الإجتماعى وتقويتها، إذ يمكّن هذه القوى من التصرف فى الكون بذكاء إجتماعى باكتشاف قوانين التطور الإجتماعى والعمل على إحداث التغيير الإجتماعى الذى يتضمن الارتقاء بالمستوى المعيشى مادياً ومعنوياً لغالبية أفراد المجتمع، وخاصة المنتجين المباشرين بينهم وبهذا الوصف يمكن للنشاط التعليمى أن يَتبوأ مكانة بين النشاطات التى يقوم عليها المجتمع: النشاط الإقتصادى الذى لولاه ما ضمنا إعاشة المجتمع والنشاط التعليمى الذى بفضله يتجدد عقل المجتمع والنشاط السياسى الذى بدون حُسن أدائه يضيع كُل شىء.

على هذا النحو يتحدد مفهوم التعليم بطبيعته ومحتواه وطرقه التربوية كمرادف أساسى للثقافة وكخالق للمتخصص الذى بفضله يتجدد عقل المجتمع كمدبر للتقدم الإجتماعى ترى إلى أى حال إنتهى النظام التعليمى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين؟ أولا، لا شك أن المرحلة الأولى شهدت توسعا للتعليم مع إعمال مجانيته كحق دستورى فى جميع مراحله والتوسع فى التعليم لا يمثل حسنة إلا إذا كان محتوى

التعليم يتسم بالعقلانية والعلمية ومقومات التربية الاجتماعية البناءة وهى صفات تشكل ملمحا خافتا يسعى النظام التعليمى إلى تقويته فى مساره منذ إنشاء جامعة القاهرة فى بداية القرن الماضى ولكن مع تبلور الأزمة الاقتصادية التى تبرز معها الهزيمة العسكرية أزمة المجتمع التى تعيد طرح ثنائية القضية الوطنية الاجتماعية بحدة أكبر، مع تقهقر تسييس الحياة الاجتماعية، يبدأ النظام التعليمى فى التجميع التدريجى لخصائص تنتهى به إلى حالة من التدهور يشل معها عقل المجتمع على نحو يبدو فى كل مظاهر النشاط والسلوك الاجتماعيين خاصة مع حرص البلدان الرأسمالية المتقدمة على انتقاء العناصر المتميزة من خرجيه عبر استنزاف العقول بالهجرة.

- تتمثل الخاصية الأولى فى تركيبة النظام التعليمى فى مصر من زاوية التداخل الحضارى بين المجتمع المصرى ومجتمعات أخرى من خلال النظام التعليمى وقد كان يفرض وجوده حتى منتصف سبعينات القرن الماضى من خلال محتوى التعليم المستورد والذى تمارسه المدرسة المصرية فى اتجاه انصهار محتوياته عبر ما يزيد على قرن من الممارسة التعليمية نحو قالب مصرى من التعليم ليتحول منذ نهاية ثمانينات القرن الماضى نحو تنامى أنظمة تعليمية أجنبية توجد جنبا إلى جنب مع النظام التعليمى المصرى عبر الجامعات والمعاهد العليا الخاصة والأصل أن التعليم العالى هو أكثر مراحل التعليم التزاما بتحقيق التجانس

الوطنى فى اكتساب المعارف العلمية للبشرية وهو أمر تزداد خطورته فى المرحلة الحالية من مراحل الصراع الدولى فى سبيل تأكيد السيطرة على المنطقة العربية وفى قلبها مصر، وهو صراع لم يتوقف كما رأينا طيلة قرنين من الزمان، ولكنه عاد يتجدد فى صورة إعادة الغزو العسكرى المباشر من خلال عملية لإثارة الفوضى الخلاقة التى لم تقتصر على فلسطين وإنما تعاود محاولاتها فى لبنان وتتسع لتشمل الصومال والعراق والآن اليمن والسعودية والسودان هذا التداخل فى محتويات النظام التعليمى يثير على مستوى البعد الثقافى لهذا النظام مسألة التداخل الثقافى بأبعادها المختلفة والمدارس الفكرية المختلفة فى شأنها كما أن تركيبة النظام التعليمى يمكن النظر إليها من زاوية الصراع بين التفكير العلمى والتفكير الدينى كمحدد للخطاب الذى يسود العملية التعليمية والتفكير العلمى يقوم على الشك والمنهج الناقد بينما يقوم التفكير العقائدى على نصوص تفترض اليقين والتحديد المسبق لمجال البحث المعرفى للإنسان.

وتثير تركيبة النظام التعليمى المصرى الحالى بالمعنيين السابقين، على صعيد البعد الثقافى فى التعليم مسألة الصراع بين ثقافات أنظمة تعليمية مختلفة، تنتمى فى معظمها إلى المجتمعات الرأسمالية السلعية بين بعضها البعض من جانب وبينها وبين ما يتضمنه التكوين الاجتماعى المصرى من مركب ثقافى نتاج التاريخ الحضارى للمجتمع المصرى. هل

أِهم هذا الصراع فى تهرؤ البناء الثقافى الذى كان موجودا قبل سبعينات القرن الماضى؟ كما تثير مسألة الصراع على مستوى طرق التثقيف بين طريقة التفكير العلمى وطريقة التفكير العقائدى الأيديولوجى. وهو صراع يضفى على ثقافة الكثيرين طابع الدروشة التى تعانى لدى البعض فى لحظات متقطعة من الإفاقة العلمية الأمر الذى يجعل من قضية تنوير العقل قضية دائمة التأجيل.

- وتتمثل الخاصية الثانية للنظام التعليمى فى مصر فى تدهور الشروط المادية للعملية التعليمية فى ذاتها وفى وعائها الاجتماعى إذ فى ظل الأزمة الاقتصادية ومع الحد المتزايد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بل والعمل الرسمى على تقوية قوى السوق دون كابح لجماحها عند الضرورة والعودة إلى طغيان أيديولوجية العمل الحر لقوى السوق كما يروجها رأس المال الدولى

- وتأتى الخاصية الثالثة للنظام التعليمى فى شأن البرامج والطرق التربوية بيداجوجية ومن هذه الزاوية تتميز العملية التعليمية ببرامج تعليمية يتسم مستواها بسطحية المعرفة وتجزئتها من حيث وحدة موضوع المعرفة وابتعادها عن ملاحقة تطور المعارف الإنسانية وانعزالها عن واقع الحياة الاجتماعية وبسيادة المونولوج المنفرد فى شكل الحديث المتواتر من طرف واحد، المعلم كما تتسم العملية التعليمية بغياب مُخاطبة العقل والتركيز على إرهاق الذاكرة بكم من المعلومات

التلقينية وبغياب كل روح ناقدة كما تتسم العملية التعليمية بغلبة الإمتحان، فى أسوأ ما يُمكن أن يكون عليه من صورة كسبيل لإختبار تحصيل المعرفة

- وتأتى الخاصية الرابعة التى بمقتضاها يتميز النظام التعليمى فى مصر بغلبة الإتجاه السلعى ويُقصد بالإتجاه السلعى أمران: الأول، أن تصبح الخدمة التعليمية سلعة لا يحصل عليها إلا القادر على دفع ثمنها فى السوق بصفة مباشرة وقد اتجهت الدولة فى العقد الأخير نحو القضاء بخطوات تدريجية على مجانية التعليم فى مراحله المختلفة خاصة فى مرحلة التعليم العالى غير عابئة بحكم الدستور فى هذا الشأن

- وتتعلق الخاصية الخامسة لنظام التعليم فى مصر بالإدارة الجارية للعملية التعليمية ومن محدداتها الأساسية العوامل السياسية للدولة. (١)

---

١) عن مقال دكتورمحمد دويدار أستاذ الإقتصاد السياسى

obeikandl.com